

Dubai Chamber organises workshop

Dubai Chamber of Commerce & Industry organised workshop to discuss UAE commerce regulations supported by the Middle East Partnership Initiative of the U.S.

There are 1 clipping(s) in 1 part(s) with summary available in: English

Published on: 2/18/2009 Name: Elaph.com
Country: Pan Arab
Language: Arabic



إيلاف

أول جريدة إلكترونية عربية يومية

غرفة دبي تنظم ورشة عمل حول القوانين التجارية في الإمارات

ووكالة أنباء الامارات

GMT 14:00:00 2009 الأربعاء 18 فبراير

دبي: نظمت غرفة تجارة وصناعة دبي اليوم ورشة عمل لمناقشة التقرير التقييمي للقوانين التجارية الإماراتية، ضمن مشروع "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الذي يشرف عليه المركز العربي لحكم القانون والنزاهة بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

وسلّطت الورشة الضوء على القوانين الاقتصادية والتجارية في الإمارات مع تحليل للنظام القانوني والاقتصادي والقوانين المكتوبة والمطبقة وتأثيراتها على النمو الاقتصادي ومدى مساهمتها في خلق بيئة محفزة للأعمال.

وجاء التقرير التقييمي للقوانين التجارية الإماراتية بعد دراسات مكثفة للقوانين الرسمية والمراسيم والقرارات الحكومية والوزارية والتقارير الرسمية الصادرة من الجهات الحكومية في الإمارات، واحتوى على دراسات معمقة أجرتها جهات معتمدة، تشمل جامعات وخبراء ومؤسسات دولية وجمعيات غير حكومية وشركات إقتصادية وإحصائية.

ويعتمد التقرير على سلسلة من المقابلات التي أجريت مع شخصيات رفيعة المستوى، تمثل مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى مسؤولين من مؤسسات وشركات خاصة تعمل في المجال القانوني.

وناقش المشاركون في الورشة خلاصات وتوصيات التقرير والإجراءات التي يجب اتباعها في تنفيذ التوصيات، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تعزيز القوانين التجارية في دولة الإمارات.

وقال مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي حمد بوعيم إن تنظيم غرفة تجارة وصناعة دبي لورشة العمل يأتي في إطار جهودها ورسالتها في تمثيل ودعم وحماية مصالح مجتمع الأعمال في دبي عبر توفير منبر يمكن من خلاله الإطلاع على القوانين التجارية التي تنظم أعماله، وطرح آرائه ومقترحاته وتبادل المعلومات التي تفيد في تطوير أعماله.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" يشمل تعزيز القوانين التجارية في 4 دول عربية هي لبنان والإمارات وتونس واليمن، حيث سيتم تجميع التقارير التحليلية لكل دولة في تقرير إقليمي شامل يوفر قاعدة صلبة للحوار البناء في مجال القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويهدف المشروع إلى رفع مستوى الوعي بشأن القضايا القانونية التجارية الرئيمة وتأثيراتها على النمو الاقتصادي، فضلاً عن بناء القدرة على زيادة الاستخدام الصحيح والفعال لآليات حل النزاعات التجارية وتعزيز وإصلاح القانون التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغية دعم وتشجيع بيئة قانونية ملائمة للأعمال التجارية تفضي على المدى القصير إلى نمو اقتصادي في قطاعات معينة.

ويقدم المشروع أيضاً مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة وتعزيز التواصل بين القطاعين العام والخاص والشركات لدعم إصلاح القانون التجاري.

Circulation and ad data supplied by:

MediaSource

MEDIAWATCH
Middle East